

فتح المغیث شرح ألفية الحديث

اللطف لابن لهيعة وذلك أن ابن وهب أخرجه عن ابن لهيعة عن أبي الأسود وساق الإسناد والمتن ثم عقبه بأن قال وأخبرني عبد الرحمن بن شريح عن أبي الأسود بذلك . لكن أفاد شيخنا في هذا المتن بخصوصه أن حذف ابن لهيعة من ابن وهب لا من مسلم وأنه كان يجمع بين شيخه تارة ويفرد ابن شريح أخرى بل لابن وهب فيه شيخان آخران بسند آخر أخرجه ابن عبد البر في بيان العلم من طريق سحنون حدثنا ابن وهب حدثنا مالك وسعيد بن عبد الرحمن كلاهما عن هشام باللطف المشهور ومسلم أيضا عنه أي عن المجرور وربما كنى حيث يصح بالثقة ثم يقول آخر وهو منه قليل بخلافه من البخاري فإنه أورد في تفسير النساء وآخر الطلاق والفتن وعدة أماكن من طريق حبيبة وغيره .

وفي الاعتصام من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح وغيره والغير في هذه الأماكن كلها هو ابن لهيعة بلا شك وكذا أورد في الطب من روایة ابن وهب عن عمرو بن الحارث وغيره وهو أيضا هو لكن فيما يغلب على الظن وفي العتق من روایة ابن وهب عن مالك وابن فلان كلاهما عن سعيد المقبرى والمبهم هنا هو عبد الله بن زياد بن سمعان وكذا أكثر منه النسائي وغيره فلم يوف واحد منهم بالخروج من عهدة المجرور إن اختص عن الثقة بزيادة لكن الظن القوى بالشيخان أنهما علمتا اتفاقيهما ولو بالمعنى ولهذا الصنيع حينئذ فائدتان وهما الإشعار بضعف المبهم وكونه ليس من شرط وكثرة الطرق التي يرجح بها عند المعارضه وإن أشار الخطيب إلى أنه لا فائدة في الصورة الخاصة فضلا عن غيرها .

قال لأنه إن كان لأجر ما اعتلنا به فخبر المجهول لا يتعلق به الأحكام إذ إثبات ذكره وإسقاطه سواء وإن كان على معرفته هو به